الأستاذ : د. محمد بك

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار – عنابة –

المستوى : أولى ماستر

المقياس : العلاقات الجزائرية الأوروبية 1

المحاضرة الثانية شهر ماي2020 م

المعاهدات بين الجزائر وبريطانيا

– جاء في مختلف الدراسات أن الانجليز لم يهتموا كثيرا بفداء الأسرى ، وقد برروا ذلك بحجة أن إنقاذهم لهم سيقنع البحارة الجزائريين بأن الأسرى الانجليز مغامرة تجارية مربحة ، ولقد أجمع أغلب الباحثون بأن العلاقات الجزائرية الانجليزية خلال العهد العثماني كانت قائمة على أساس التعاون ويسودها الوئام طوال قرون ، هذا رغم الغارات البحرية التي كانت تقودها أحيانا انجلترا ضد الجزائر. وتحدث مولود قاسم نايت بالقاسم عن تطور العلاقات الجزائرية والانجليزية في العهد العثماني وقدم قائمة المعاهدات التي عقدت بين البلدين ، حيث أثبتها بتواريخها والأطراف التي أمضتها إلا إنه لم يتعرض لمحتوى بنود تلك المعاهدات بالتفصيل . أما المعاهدة التي تحدث عنها أحمد الشريف الزهار في مذكراته ولم يشر إلى تاريخ انعقادها بحيث اكتفى بقوله :" بعد الكارثة البحرية الجزائرية توجت بإطلاق سراح 1200 أسير منهم أسرى إمارتي نابولي وسردينيا الذين أطلقوا مقابل دفع 2500 فرنك فدية لكل أسير من نابولي و1500 فرنك لكل أسير من سردينيا".

– إلى جانب العلاقات التجارية بين البلدين ربطتهما علاقات دبلوماسية أخبرنا عنها القنصل الانجليزي بالجزائر بروس الذي عمل قنصلا في الجزائر خلال الفترة 1763م – 1765م وهو من بين الرحالة الذين كتبوا عن شمال أفريقيا ، خاصة مسألة تزوير جوازات السفر فقد كانوا كثيرا ما يتهمون بهذه المسألة إذ يقول بروس أن الجزائريين يعتبرون كل العمارات التي تمر في البحر ، وحتى عبر مضيق جبل طارق متعاملة مع الدول العدو خاصة اسبانيا ، فنظرا لما لها من تجربة كبيرة في هذا المجال مع فرنسا ، أصبحت تحرص على تفتيش كل السفن التي تمر بمينائها.

ولقد كان للقنصل مهمته في الحرص على عدم حدوث مثل هذه التصرفات ، ففي أحد المرات حدث وأن اتهمت بريطانيا بتزوير جوازات السفر فأدانها الداي علي باشا خاصة وأنه لم يحصل على تفسير رسمي من الحكومة البريطانية لهذا رفض رفضا تاما الاستماع إلى القنصل .

تجدر الإشارة إلى أنه ممن تولى القنصلية البريطانية اللورد أسبنوال من 1754م إلى 1761م ، ومن بعده اللورد سيمون كرويس الذي تولى المنصب بصورة مؤقتة في انتظار مجيء القنصل الجديد ، وحل محلة فورد الذي كان أحد التجار القدماء في الجزائر وبعد وفاته تولى المنصب اللورد حليفاكس ومن بعده بروس . إن ما جعله يزداد تشوقا للمجيء للجزائر ، هو التقاءه في نابولي ببعض الأسرى الذين تم شرائهم من قسنطينة فحدثوه عن جمال الآثار الرومانية التي شاهدوها هناك ، فاتجه مباشرة إلى ليفورن في أحد السفن الحربية وقصد الجزائر في سنة 1763م ولقد وصف بروس الترحيب الذي ناله حينما وصل إلى الجزائر.

وتمثلت أهم المعاهدات المبرمة بين البلدين فيما يلي:

معاهدة السلام 1622م:

تبنت العلاقات الجزائرية الانجليزية الحل التفاوضي وكانت هذه الأخيرة سباقة إلى ذلك بحيث عقدت معاهدة سلام مع الجزائر في سنة 1622م ، وتم تعيين القنصل الانجليزي في الجزائر، وتشجع التجار الانجليز على بيع بضائعهم في الجزائر، وتعتبر هذه المعاهدة القاعدة التي ترتكز عليها جميع اتفاقيات البلدين ، لكن هذه المعاهدة لم تكلل بنجاح لتثبيت السلام بين الطرفين فقد كان الانجليز سباقين إلى نقذها كما يقول المؤرخ الأمريكي وولف :" وكما حدث مع الفرنسيين ، فإن أول المخلين ببنود المعاهدة هم الانجليز وليس الجزائريين .." بعدما نقض الانجليز المعاهدة كان ذلك في صالح الجزائريين وخاصة طائفة الرياس لأنه ذلك يعني لهم استئناف الغزو وعملية القرصنة وإعلان الحرب مع الانجليز.

معاهدة 1646م:

قام بها القنصل الانجليزي إدمون كاسن وجاءت هذه المعاهدة نتيجة لتزايد عدد الأسرى الانجليز مما دفع أهلهم للضغط على الحكومة الانجليزية من أجل افتدائهم ، حيث حضي القنصل باستقبال الباشا والديوان ، وتم توقيع معاهدة جديدة نصت على عدم الإساءة للمراكب الانجليزية في الجزائر ، بالإضافة إلى ذلك بنود أخرى تتعلق بحقوق الجالية الانجليزية في الجزائر. على الرغم من السلام الذي أكدته معاهدة 1646م إلا أن التوجه الجديد لحكومة الجمهورية كان يقضي باستعمال الصرامة في التعامل مع الايالات المغربية بشكل عام وقد ظهر ذلك جليا في التعليمات التي زود بها القنصل الانجليزي الجديد روبير براوني ، وهي تعليمات تميزت بالوضوح والجفاء وعدم التساهل مع أي عمل يخل بالمعاهدة وتدعيما لمهمة قنصلها أرسلت حكومة الجمهورية أسطولها بقيادة الأميرال بلاك إلى البحر المتوسط ليكون على أهبة الاستعداد لأي أمر طارئ.

معاهدة سنة 1660م:

إن تمويه أعلام السفن لصالح دول أجنبية الذي مارسته إدارة كروميل على نطاق واسع ، أثار سخط الرياس ودفع الديوان الى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى حاكم انجلترا ، ولقد اشتكى القنصل

براوني من تهديدات الجزائريين له ومأأبدوه من تصرف فظ تجاه رعاياه. وفي نهاية 1659م تفاديا لحدوث قطيعة بين البلدين جاء الى الجزائر اللورد وينشلسي لعقد معاهدة سلام لكن المحادثات لم تسفر على نتيجة تذكر ، فقد طالب خليل آغا بأن تفتح الموانئ الانجليزية للسفن الجزائرية ، وأن يسمح للرياس بتفتيش حمولات السفن التجارية الانجليزية ، كما كانت الجزائر تطلب ضمان حياد انكلترا في صراعها مع اسبانيا . وفي خريف 1660 استدعى رمضان آغا القنصل براوني وأخبره أنه سيسمح للرياس بتفتيش جميع السفن التجارية بما فيها الانجليزية وقد جلبت بعض السفن الى ميناء الجزائر، بعد ذلك أذعن القنصل الانجليزي لمطالب الجزائريين في المعاهدة التي أبرمها في ديسمبر 1660م ، الا إن هذه المعاهدة رفضت لندن المصادقة عليها كونها أقرت بحق التفتيش ومصادرة الأملاك المشحونة العائدة للأعداء ، وذلك على رغم تعهد الجزائريين بدفع ضعف أجرة السلع المصادرة كتعويض للقباطنة الانجليز.

معاهدة السلام سنة 1662م:

عاد الرياس إلى مهاجمة السفن التجارية الانجليزية ، وأرسل الملك شارل الثاني سنة 1661م كونت دي ساندويتش في مهمة تتعلق بتسوية مشاكل القرصنة مع الجزائر، الا أنه لم يصل إلى هذه التسوية المرغوبة ، وأرسلت انجلترا بحملة قوامها 23 سفينة قصفت مدينة الجزائر ورد الأتراك بالمثل ، وفي آخر النهار قفلت السفن راجعة دون أن تحقق أهدافها ، وبفشل الحملة التي قامت بها انجلترا لتأديب الجزائر على عمليات القرصنة التي تقوم بها ضد دول أوروبا ، وفي هذه الفترة كان الأسطول الجزائري في أوج قوته ، فلجأت انكلترا كالعادة إلى أسلوب التفاوض ، وعقدت الجزائر مع الأميرال السير جون لاوسون معاهدة سلم في 23 افريل 1662م وقد أرضت انجلترا حيث ضمنت هذه المعاهدة حرية التجارة وتوقف أعمال القرصنة وفداء الأسرى الانجليز، ونصت أيضا على استخدام سفن الطرفين لجوازات مختومة لكي يتم عند التفتيش التأكد من هويتها ، وفي 10 نوفمبر عقد شعبان آغا مع القنصل روبرت براوني معاهدة سلم وفق البنود المتفق عليها سابقا، ورغم ذلك فقد عاد التوتر بين علاقات البلدين في نهاية 1663م بسبب عدم التزام الانجليز بشروط المعاهدة السابقة.

معاهدة 1682م :

لم تتمخض المعاهدات المتوالية مع الجزائر عن مكاسب كبيرة للانكليز، لذلك جرى توقيع أول معاهدة انكليزية مع الجزائر في 10 ابريل 1682م بفضل جهود قنصلها صموئيل مارتن (1674م-1682م) تضمنت تحديد عدد المسافرين الأجانب على متن السفن الانجليزية ، وكذلك عدم التسبب في إثارة الهجمات ضد البحارة الجزائريين مقابل عدم الإساءة للسفن الانكليزية أو مطالبتها بالخضوع لطريقة الحصول على الإذن والتفتيش من البحارة الجزائريين.

تخلت انجلترا بحكم المعاهدة لصالح الجزائر عن 350 وحدة بحرية تجارية ، مع رد الأسرى الجزائريين الموجودين لدى انجلترا من دون مقابل ، وعدم المطالبة بالأسرى الانجليز الموجودين ، إذ

لم يهتم الملوك الانجليز كثيرا بفداء رعاياهم ، وقد سوغوا ذلك بحجة أن إنقاذهم سيقنع البحارة الجزائريين بأن أسر الانجليز مغامرة تجارية رابحة ، وقد وصفت المعاهدة بالسلم المهين.

ثم توترت العلاقة بين البلدين بعد أن قام الداي محمد عثمان بطرد القنصل الانجليزي فريزر عام 1767م في قاعة الاستقبال أمام جميع الدبلوماسيين قائلا له :"سأكسر سيفك على رأسك بيدي إذا ما عدت الى تقلده على جنبك " ، وذلك بسبب تعالي القنصل واستكباره وحمله السلاح في حضرة الداي. وتحسنت العلاقات بعد ذلك وذلك بعد الفتور الذي أصابها بسبب إهانة قنصلها ، وكذلك رفض معاهدة السلام مع الو م أ أرضاء لبريطانيا . ثم عاد التوتر الى العلاقات بين البلدين بين عامي 1803م و1804م بسبب طرد القنصل البريطاني فالكون من الجزائر التي طلبت استبداله بعد اتهامه بجنحة أخلاقية إلا أن بريطانيا رفضت ذلك وهددت بارسال أسطولها لقصف العاصمة الجزائر وقد استعدت هذه الأخيرة للمواجهة ، فتراجع الانجليز وعينوا قنصلا آخر.

معاهدة 1816م : نصت على إلغاء نظام الرق وتحرير الأرقاء المسيحيين الموجودين في الجزائر بمختلف جنسياتهم ، ودفع تعويض حربي مقداره 500000 فرنك ، واعتذار الداي علانية عما جرى للقنصل الانجليزي .